عمر نجيب*

رغم كارثة سياستها هناك عام 1993

واشنطن تؤجج الحرب في الصومال لمنع قيام حكومة وطنية توحد البلاد

■ شرور وجرائم الولايات المتحدة تجاه العديد من دول وشعوب العالم لم يعد لها حدود. يد واشنطن عادت بقوة لتفسد وتدمر وتقتل في الصومال. فبعد أن ساعدت على نشوب الحرب الأهلية في بداية عقد التسعينيات مما أسفر عن سقوط حكومة محمد سياد بري وتفتت البلاد، تدخلت واشنطن مباشرة بقواتها في الصومال تحت غطاء وحدات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في سنة 1992.

التدخل انتهى بنكسة للقوات الأمريكية على يد قوات أحد زعماء الصومال وهو فرح عيديد مما اسفر عن سحب كل القوات الدولية على عجل من ذلك البلد سنة 1993. فشل واشنطن في الصومال لم يثنها عن مواصلة التدخل في هذا البلد العربي الأفريقي المسلم الذي يقطنه عشرة ملايين نسمة، حيث دأبت طوال السنين الماضية على تسليح العديد من امراء الحرب وعملائها من أجل منع اعادة تشكيل حكومة وطنية مركزية قوية تقوم بتوحيد البلاد وانهاء تشرذمها، وذلك بعد أن فشلت في تنصيب حكومة موالية لها في مقديشيو.

التدخل الأمريكي الاجرامي الاستعماري في هذه البقعة ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى تكثف بشكل غير مسبوق منذ بداية شهر ايار (مايو) 2006 بعد أن برزت فرصة حسم الصراع الداخلي لصالح قوة صومالية وطنية لا تسير في فلك واشنطن استطاعت كسب ثقة الشعب وشرعت في توحيد البلاد وانهاء فوضى امراء الحرب الذين أغرقوا البلاد في حمامات دم ومجاعات ومآس لم تتوقف طوال الخمس عشرة سنة الماضية، وفي مقدمة هؤلاء فصيل التحالف من أجل السلام الذي تدعمه وتموله وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ولا ينفي التحالف الصومالي انه يتلقى الاموال من واشنطن بيد انه يقول انه لا يتلقى الاوامر منها.

ويأتي هذا التدخل في اطار الجهود الامريكية لاعادة تثبيت نفوذ واشنطن في منطقة القرن الافريقي بعد العملية العسكرية الكارثية التي تورطت بها واشنطن في الصومال ما بين 1992 و1994.

خلال نهاية الأسبوع الماضي استطاع فصيل المسلحين التابعين للمحاكم الاسلامية وبعد معارك ضارية السيطرة على 80 في المئة من العاصمة مقديشيو وتصفية هيمنة الميليشيات المدعومة من طرف الادارة الأمريكية في أغلب مناطق العاصمة، وهي عملية اذا اكتملت ستتيح السيطرة على باقي ارجاء البلاد واقامة حكومة مركزية قوية.

هذا التطور أزعج البيت الأبيض وأعلنت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الافريقية أن سياسة حكومتها هي دعم كل الجماعات التي تريد الحيلولة دون أن يصبح الصومال ملاذا للقاعدة، بينما أكد الأمين العام للأمم المتحدة على سرعة ايقاف الاقتتال.

وأوضحت جينداي فريزر في اشارة الى دعم واشنطن التحالف من أجل السلام في الصومال، أن «سياستنا واضحة جدا سنعمل مع تلك العناصر التي ستساعدنا على القضاء على القاعدة ومنع تحول الصومال الى ملاذ آمن للارهابيين ونحن نفعل ذلك لحماية أمريكا».

ورغم أن الولايات المتحدة لم تؤكد علنا دعمها للتحالف، فان مسؤولين لديها صرحوا بأن التحالف تلقى أموالا أمريكية وأنه واحد من العديد من الجماعات التي تعمل معها واشنطن لاحتواء ما أسمته «تهديد الاسلام المتطرف».

ويؤكد تقرير خبراء الأمم المتحدة ان عناصر المحاكم الشرعية الذين يدعي الغرب أن بصفوفهم عناصر من تنظيم القاعدة، نجحوا في التمركز بأحياء كان يسيطر عليها سابقا خصومهم الذين «تراجعت قوتهم الى حد بعيد» وأكد الخبراء أن الشعب الصومالي يدعم على نطاق واسع هذه الحركة الاسلامية.

وقد أعلن مسؤول كبير في «المحاكم الاسلامية» لوكالة «رويترز» طالبا عدم كشف اسمه أن «المحاكم خرجت الى الشارع لانقاذ شعب الصومال من العصابات» مشيرا الى أن قوات «التحالف من أجل السلام» المدعومة أمريكيا رفضت اقتراحا بوقف النار خلال الأيام العشرة الأولى من شهر ايار (مايو)، بينما اتهم رئيس المجلس الأعلى للمحاكم الاسلامية الشيخ شريف أحمد، المخابرات المركزية الأمريكية بالتدخل في الأزمة الصومالية بالدعم المالي لقادة تحالف الأمن ومكافحة الارهاب. من جانبه اشار رئيس احدى المحاكم الشيخ حسن ضاهر عويس الي ان المحاكم التي اعلنت حرب الجهاد ضد التحالف تعتبر ان الامريكيين يتعاملون مع السياسيين الرعاع الذين لا يأبهون بالصومال.

من جانبه ادعى المتحدث باسم التحالف حسين غوتال ان «معظم عمليات القصف العشوائية تطلقها المحاكم التي تزعم أنها شرعية والتي لا تبدي أي احترام للانسانية».

ربط واشنطن فصيل المحاكم الشرعية بتنظيم القاعدة كذبة من نفس نوع الأكاذيب التي خلقتها الادارة الأمريكية لغزو العراق والتدخل في شؤون العديد من دول العالم.

الكذبة يفضحها تقرير هيئة أمريكية للخبرات يعتمد عليها البيت الأبيض والبنتاغون.

أفاد تقرير أعدته مجموعة الأزمات الدولية ونشر في كانون الاول (ديسمبر) عام 2005، بأن هذه المحاكم الشرعية التي ظهرت عام 1994 «شهدت في مقديشو انتشارا غير مسبوق» منذ عام 2004.

وتضم مقديشو ما لا يقل عن 11 محكمة شرعية تنتمي الى تحالف معروف باسم «المجلس الأعلى للمحاكم الشرعية» في الصومال. وتتصدى هذه المحاكم التي تدعمها مليشيات مسلحة تسليحا جيدا، لنفوذ زعماء الحرب الذين يسيطرون على العاصمة منذ اندلاع الحرب الأهلية في الصومال عام 1991.

وذكر التقرير ومصادر دبلوماسية أن تشكيلة المحاكم متنوعة حيث تضم رجال دين وقادة قومين واسلاميين، اضافة الى رجال أعمال نافذين في العاصمة ومستائين من الخضوع لنفوذ قادة المليشيات الذين يفرضون اتاوات على السكان منذ 15 عاما، كما اشاروا الى أن التنظيم يضم أغلب العناصر التي كانت تحت امرة فرح عيديد.

وحسب محللين فان هذه المحاكم التي تمثل كل منها عشيرة أو فرعا من عشيرة، بعضها يطبق برنامجا وطنيا يهدف الى اقامة دولة اسلامية قومية في الصومال، فيما يعتمد آخرون برنامجا عشائريا.

ويرى أحد هؤلاء المحللين أن المحاكم الشرعية في الصومال عوضت عن غياب حكومة مركزية قوية ونظام قضائي وكسبت ثقة الشعب وفرضت سيطرتها على عدد من أحياء مقديشو «باستخدامها القانون الوحيد الذي ما زال يمكن تطبيقه ولا خلاف بشأنه في الصومال وهو الشريعة الاسلامية».

ويقول د. أحمد ابراهيم الخبير بشؤون القرن الأفريقي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ«الأهرام» رئيس تحرير مجلة «كراسات استراتيجية»: ان المناخ الداخلي الحالي يؤهل الجماعات التابعة للمحاكم الاسلامية لزيادة نفوذها ومكانتها تمهيدا لسيطرتها على مقاليد الحكم على حساب تحالف أمراء الحرب.

وأرجع د. ابراهيم تصاعد ذلك النفوذ الى عوامل عدة، منها: «تمتع الجماعات التابعة لاتحاد المحاكم بصداقية كبيرة بعد نجاحها في حفظ الأمن بالمناطق التي تسيطر عليها، خاصة بعد حالة الفوضى العارمة التي شهدتها البلاد نتيجة الحرب الأهلية».

وأوضح الخبير بشؤون القرن الأفريقي أن دور أمراء الحرب في احداث مزيد من الفوضى جعل المواطنين يلتفون حول المحاكم الاسلامية باعتبارها المنقذ، وقال: «قام أمراء الحرب بعمليات نهب وتهريب وتجارة سلاح وصلت الى حد تحقيقهم مكاسب سنوية تقدر بـ100 مليون دولار».

وأشار الخبير بشؤون القرن الأفريقي الى أن «المصالح والتربح التي عادت على أمراء الحرب من فوضى الحرب الأهلية جعلتهم يعارضون دوما أي اتفاق للمصالحة ونزع السلاح، أو تفكيك المليشيات التابعة لهم رغم كون بعضهم أعضاء بالحكومة الانتقالية».

وفي مواجهة صعود ميليشيات المحاكم الاسلامية، توقع د. ابراهيم أن تزيد واشنطن من تدخلها في الصومال؛ خشية أن تترك الساحة ممهدة ـ بحسب وجهة نظرها ـ لتكرار سيناريو ظهور حركة طالبان بأفغانستان قبل أن تسقطها واشنطن عام 2001.

وعن ماهية هذا التدخل أوضح قائلا: «ربما سنسمع عن تنفيذ عمليات عسكرية محدودة، دون أن تكون على نطاق واسع خشية تكرار التجربة الأمريكية بالصومال ما بين عامي 1992 و1994، حين منيت القوات الأمريكية بخسائر كبيرة في الأرواح».

ولتجنب السقوط الأمريكي في المستنقع الصومالي، أشار د. ابراهيم الى امكانية استعانة واشنطن بقوات أثيوبية لتخوض بدلا منها الحرب ضد مليشيات المحاكم الاسلامية، وقال: «هناك امكانية أن تدفع واشنطن ببعض القوى الاقليمية مثل أثيوبيا الى شن حرب بالوكالة ضد عناصر اتحاد المحاكم الاسلامية».

ولفت الى أن «اثيوبيا لديها الرغبة لتلبية المطالب الأمريكية نظرا للضغوط التي تمارسها واشنطن عليها من جهة، ورغبتها في الانتقام من الاسلاميين لتقديمهم مساعدات مادية وأسلحة لجماعات معارضة داخل أثيوبيا تعرف باسم الأروموا».

خصوم المحاكم الشرعية هو «التحالف من أجل ارساء السلام ومواجهة الارهاب» المدعوم من الولايات المتحدة، وهو يضم زعماء حرب صوماليين ومهربي مخدرات وأسلحة ينشطون في منطقة القرن الأفريقي، ويدعي هذا التحالف أنه يكافح ما يسميه «الخطر الارهابي» المتمثل من وجهة نظره في المحاكم الشرعية في مقديشو.

وقد تأسس التحالف الذي يقع مقره العام في حي دانيل جنوب مقديشو في 18 شباط (فبراير) الماضي بدعم مالي أمريكي قدر بـ62 مليون دولار منذ بداية سنة 2006، وهو يعرف نفسه بأنه حزب سياسي. ومن بين مؤسسي التحالف عدد من زعماء الميليشيات التي تسيطر على العاصمة الصومالية منذ أن عمت الفوضى البلاد مع اندلاع الحرب الأهلية عام 1991.

كذلك يضم التحالف أعضاء في الحكومة الانتقالية التي تشكلت عام 2004، وضم عند تشكيله زعماء حرب أبرزهم وزير الأمن القومي محمد قنياري أفراح ووزير التجارة موسى سودي يلاهو، ووزير الشؤون الدينية عمر محمود فينيش ووزير تسريح الميليشيات واعادة تأهيلها بوتان عيسى، فضلا عن رجل الأعمال بشير راغي شرار.

وتفيد مصادر أمريكية ودبلوماسية في المنطقة بأن التحالف تلقى منذ قيامه دعما ماليا من الولايات المتحدة في اطار العمليات السرية لما يسمى بمكافحة الارهاب.

وحسب مصادر رسمية في المنطقة، فان واشنطن وزيادة على دعمها للتحالف بالمال والسلاح فانها تؤمن لهؤلاء القادة المحليين معلومات ـ من خلال صور بالاقمار الصناعية وصور اخرى تحصل عليها طائرات تجسس الأسطول الأمريكي في المنطقة ومكالمات هاتفية ورسائل مكتوبة ـ عن النشاطات المعادية في الصومال.

وادعى مسؤول امريكي رفيع المستوى على صلة بالعملية الصومالية ان الهدف الاساسي هو ازالة خطر انتشار تنظيم القاعدة في الصومال. وتنسق السفارة الامريكية في نيروبي مجرى العمليات العسكرية بالتعاون مع قيادة القوات الأمريكية في قاعد جيبوتي. ورفضت السفارة التعليق على الموضوع واكتفت بالاشارة الى ان الاتصالات مع الصوماليين لا تقتصر على امراء الحرب.

ومنذ هجمات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) عام 2001، ركز الامريكيون قواتهم في قاعدتهم الوحيدة بشرق افريقيا في جيبوتي قرب الحدود مع الصومال، وأكد الخبراء في معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن أن البنتاغون يتشوق لليوم الذي يستطيع فيه تأمين استقرار في الصومال تحت ظل حكومة موالية للغرب مما يسمح باقامة قاعدة عسكرية أمريكية رئيسية على سواحله تمكن البنتاغون من استكمال شبكة سيطرته من تركيا حتى جنوب أفريقيا مرورا بالجزيرة العربية ومصر والسودان.

الحكومة الانتقالية في الصومال في غالبيتها ورغم ما شاب تكوينها من شكوك حول وطنيتها لا ترحب بالتدخل الأمريكي. وهكذا ابدى زعماء الصومال منذ شهر نيسان (ابريل) 2006 قلقهم بشأن تقارير لم يتمكنوا من تأكيدها عن أن واشنطن تمول مجموعة من أمراء الحرب الاقوياء في مقديشو الذين نظموا انفسهم كائتلاف مناهض لما يسمى الارهاب.

وقال رئيس الوزراء محمد علي جدي للصحافيين ردا على سؤال عن تقارير عن وصول أموال أمريكية الى مقديشو «ليست لدينا اتصالات رسمية لكن هذه الشائعات تتردد في كل مكان، ونحن لا نرحب بهذا الأمر اذا كان صحيحا».

وقال شريف حسن شيخ عدن رئيس البرلمان «لا أتوقع ان تضخ الحكومة الامريكية الدولارات على الشعب الصومالي لمجرد اثارة المشاكل».

من جانبه دعا الرئيس الصومالي عبد الله يوسف احمد الى اقالة زعماء الحرب الذين يتولون مناصب وزارية والمتورطين في المعارك الضارية من الحكومة.

واعلن وزير الاعلام محمد عبدى حاير من بيداوه الواقعة على بعد 250 كيلومترا غرب مقديشو التي تتخذ منها السلطات الانتقالية الصومالية مقرا لها أن الرئيس عبد الله يوسف طالب باقالة الوزراء المتورطين فى اعمال العنف في مقديشو، معتبرا أنهم لا يمكن ان يكونوا اعضاء في الحكومة الانتقالية.

ويعود قرار اقالة الوزراء الى رئيس الحكومة الصومالية علي محمد جدي الذي لم يعلق على طلب الرئيس في الوقت الراهن.

ضخ الأموال واضح جدا ويتجلى في سوق السلاح بمنطقة سيرتوجت بالعاصمة الصومالية مقديشو حيث تتكدس أكوام الموز والجريب فروت والبطيخ الى جوار البنادق الهجومية الكلاشنيكوف اللامعة والقنابل اليدوية والمدافع الرشاشة. وتنتعش حركة البيع والشراء عند كشك «سكايشوترز» كما يطلق على البنادق «ايه كي 47» في هذا البلد رغم تضاعف الأسعار.

وكانت أسعار السلاح قد سجلت ارتفاعا صاروخيا مؤخرا عقب تردد أنباء بأن الميليشيات الممولة من طرف أمريكا تعيد تسليح أنفسها بعد أن حصلت على أموال كثيرة استعدادا لاستئناف المعركة من اجل الاستيلاء على العاصمة الصومالية.

وصرح احمد عمر تاجر السلاح بسوق بكارو سيرتوجت قائلا انهم يبيعون سلاحا بأكثر من 1,5 مليون دولار شهريا بشكل مباشر لكل من يطلب أيا كانت هويته وذلك بحسب أسبقية الطلب. واضاف أن مخزونهم من السلاح يباع فور وصوله للفصائل المتناحرة التى تراقب السوق عن كثب حتى تطمئن الى أن أعداءها لن تكون لهم اليد العليا فى سباق التسلح.

وتباع البندقية الكلاشنكوف الان مقابل 530 دولارا مقابل 370 دولارا قبل أسبوع واحد فقط وهو مبلغ كبير أيضا بالنسبة لقسم كبير من السكان المحليين الذين يتذكرون أنها كانت تباع بـ80 دولارا فقط قبل وقت ليس ببعيد.

الصوماليون الذين لقنوا الجيش الأمريكي درسا في سنة 1993 سينجحون مرة أخرى في منع قادة الارهاب الحقيقيين القابعين في البيت الأبيض من تنفيذ مخططاتهم، وسيأتي يوم يحاكم فيه مجرمو الحرب على ملايين الضحايا الذين قتلوهم في الصومال وفلسطين والعراق وأفغانستان وكل هذا العالم المثقل بالجروح.

* كاتب من مصر مقيم بالمغرب

الطريدة والبندقية والقناص

علاء الغرباوي*

خلف ابواب العالم الموصدة تمتد غابة البنادق الفلسطينية ومن حولها تلتف الاسوار العنصرية والاسلاك المكهربة والحواجز ودبابات الميركافاه وكلاب الاثر، ولا تخلو سماؤها من طائرات الاستطلاع ومروحيات الاباتشي ومناطيد المراقبة.

في غابتنا المحاصرة يختلط الحابل بالنابل، والغابة تطبق وتضيق بالطريدة والبندقية والقناص، الجوع يشب عن الطوق في كنف القهر وانيابه تومض في الليل الفلسطيني الطويل ونحن فرائسه التي مضت تفتش عن الوطن الذي حمل حقائبه ورحل الى الكتب العتيقة.

منذ البدء كانت البندقية ولم تزل قدر الفلسطيني وبطاقة هويته ورفيقته منذ ثورة البراق وعبرت به حقول الدم والعوسج ما بين النكبة والنكسة وحوصرت معه في بيروت الشرقية وتناثرت مع الفلسطيني التائه في كل مرافئ الوجع العربية.

البندقية والكوفية هما الارث النبيل الذي تتناقله الاجيال الفلسطينية، ولا تخلو قصائدنا وجدران منازلنا وحيطان مخيماتنا من رائحة البارود والبنادق، لقد سافرت عميقاً في لهجتنا وتغلغلت حتى في زيتوننا وزعترنا وغدت من ابرز ملامحنا، حتى اطفالنا يكبرون بسرعة ويسارعون الى حمل البنادق.

بالبندقية الفلسطينية تساقطت كل اوراق التوت العربية، فسارعت الانظمة العربية العارية الى احتواء الفلسطيني وارتدائه وتجريده من بندقيته، وما بين حرب التنك ومذبحة نهر البارد انحرفت البندقية الفلسطينية عن مسارها وللمرة الاولى يسيل الدم الفلسطيني بسلاح فلسطيني.

خلف خطوط العدو اتقن الفدائي تصفير بندقيته وتسديد طلقته لتحقيق حلمه بالرجوع الى حاكورته وفاسه وعشيرته وبيته العتيق، كان الطريق الى الوطن يمتد عبر سبطانة البندقية ولم يزل الوطن المرتجى في المرافئ البعيدة.

ونحن الآن بين اصابع الحيتان كما يقول الراحل معين بسيسو، كل منا يتربص باخيه داخل علبة السردين محكمة الاغلاق وقد تعددت الولاءات والاعلام والبيارق وتكاثرت الفئران في السفينة المثقوبة..

حوادث اطلاق نار واختطاف يومية، عبوات ناسفة توضع اسفل السيارات واخرى ملصقة على ابواب المنازل، صفقات اسلحة وابواق اعلامية وحرب عبر الفضائيات العربية ما بين فتح الجريحة التي منيت بالهزيمة في الانتخابات التشريعية والتي يستعصي عليها استيعاب حقيقة انها تراجعت الى صفوف المعارضة لتفسح المجال امام حركة حماس غير الناضجة سياسياً والتي تمر بذات المراحل التي مرت بها حركة فتح قبيل الصعود الى سفينة اوسلو التي ترسبت في قاع المجهول.

ان كمية الحشد وطبيعة التدريبات والتعبئة التنظيمية والاعلامية التي تجري حالياً في قطاع غزة وبين حركتي فتح وحماس تعد سابقة خطيرة وبصمة سوداء في التاريخ الفلسطيني، فمنذ البدء كانت تدريبات الفصائل الفلسطينية قاطبة تتمثل في اتقان اساليب حرب العصابات والاغارة والكمين واختطاف الاسرى والدوريات، للاسف فالتدريبات الجارية حالياً تشمل تنفيذ هجوم على اهداف فلسطينية «معادية»، كالهجوم على عربة متحركة واعتقال العناصر المسلحة بداخلها.

في حروب العالم القديم اتبع تقليد حسم الحرب من خلال المبارزة الفردية لقادة الجيوش او الجماعات المتحاربة لتجنيب الامم ويلات الحروب ومع تطور القدرات العسكرية وما بين حرب المئة عام وحرب الخنادق تراجعت البندقية مع تقدم الدبابات والمدفعية لذات الهدف.

ولكن في غابة البنادق الفلسطينية يوضع المستقبل الفلسطيني برمته ما بين فصيل لا يعترف بهزيمته وفصيل متعطش للقيادة والسيطرة والمواطن الفلسطيني هو الضحية والطريدة والنسيج الاجتماعي الفلسطيني يتمزق ما بين الفصائل المتناحرة.

ان ظاهرة المسلح الملثم الذي يطلق النار على كل الشهداء تدعونا لمراجعة اسلوب التعبئة التنظيمية الخاطئة لدى غالبية التنظيمات الفلسطينية والتي تدعو الى اقصاء الآخر وتكفيره والولاء للمجموعة والعشيرة والمصلحة الفردية.

وختاماً يحق لكلاشينكوف ان يخون وياسف ويندم لاستخدام بندقيته في الحروب الاهلية كونه اختترع الكلاشينكوف للدفاع عن وطنه ونتمنى ان نستخدم بندقية الكلاشينكوف التي رافقتنا منذ الرصاصة الاولى للدفاع عن بلادنا وليس لشيء آخر.

* كاتب من فلسطين

المعركة بين الصين وامريكا قد بدأت حول النفط

د. محمد عجلاني*

■ ان كانت الحربان العالميتان الاولى والثانية قد دارتا بين اطراف اوروبية وعلى الساحة الاوروبية وانتهتا بتدخل امريكي لحسم الأمور، فان الحرب العالمية الثالثة قد بدأت بين قطب امريكي وقطب آخر اسيوي، وساحة المعركة ستكون النفط ومن سيكون له نفوذ وتأثير على هذه الطاقة، وما نشهده اليوم من احداث دولية كأزمتي دارفور وايران ليس سوى امتداد لهذه المعركة ولكن بأطراف غير مباشرة، وما جولة الرئيس الصيني الاخيرة لافريقيا وللدول الغنية بالنفط الا كدليل قاطع وبرهان آخر على هذا التنافس الامريكي ـ الصيني حول هذه السمات النادرة، والصين مؤهلة لأن تنجح في معركتها النفطية مع امريكا وخاصة في افريقيا للأسباب التالية:

1 ـ الصين على عكس امريكا تراعي شعور الدول الافريقية وتقدم لهم مساعدات انسانية وطبية قبل ان تحدثهم عن النفط واهتمامها بهذه المادة، وهي على عكس امريكا التي اخبرت الافارقة بان البزنس هو البزنس ولا مجال للجانب الانساني فيه.

2 ـ الصين على عكس الدول الغربية تتصرف بشكل براغماتيكي وعملي مع الأنظمة الافريقية، فهي لا تفتح معها اطلاقا موضوع حقوق الانسان والحريات العامة، وتكتفي فقط بالحديث عن الجانب التجاري.

3 ـ امريكا والغرب لم يعدا بتقديم مساعدات هامة للدول الافريقية، بينما اقامت الصين اكبر السفارات في عدة دول افريقية، وهي اليوم بصدد بناء مصاف في كل من انغولا ونيجيريا والكونغو برازافيل، ولا تنسى ايضا الاستثمار في الجزائر واقامة افضل العلاقات مع المملكة المغربية. حتى ان النفوذ الصيني النفطي امتد الى الخليج الغيني.

4 ـ الصين تدافع اليوم وبكل ما تملك من قوة عن استثماراتها النفطية في كل من ايران والسودان، وتهدد باستخدام حق النقض ضد الدول الغربية داخل مجلس الامن في حال اتخاذ عقوبات ضد هاتين الدولتين، لان النمو الاقتصادي الصيني المتسارع اصبح بحاجة الى تمويل نفطي اضافي وربما يتضاعف استهلاك الصين النفطي خلال السنوات القادمة من ستة ملايين برميل الى عشرة ملايين.

5 ـ اجرة العامل الصيني قليلة جدا، وهو يتأقلم على عكس الغربي مع ظروف السوق الصعبة، ومع درجة الحرارة، ومع لغات وتقاليد وعادات البلد المضيف، وعلى سبيل المثال النفوذ الصيني الواسع والارقام التجارية المربحة للصينيين في بلدان لا يتكلمون لغتها ويجهلون عاداتها وتقاليدها.

6 ـ ولم تكتف الصين بهذا الحد بل وسعت نفوذها الى جارات امريكا، وهي تقيم حاليا افضل العلاقات في مجال الاستثمارات النفطية مع فنزويلا، وربما سيكون الأمر كذلك مع دول امريكية لاتينية اخرى، حتى انها اشترت شركة امريكية نفطية اي اصبحت الصين في عقر دار امريكا.

وهناك اليوم اكثر من 130 الف خبير وعامل صيني اصبحوا متواجدين في افريقيا، واكثر من 850 شركة صينية، وهذا النفوذ الكبير اصبح مصدر قلق للغربيين، واذا استمرت الامور على هذا المنحى، وبدون تدخل عسكري امريكي ضد الصين مباشر او بواسطة اطراف اخرى فانني اعتقد بان المعركة التجارية والنفطية قد تم حسمها لصالح بكين.

* رئيس مركز دراسات الحياة السياسية السورية في باريس

منتصر حمادة*

الاسلاميون المغاربة والاستحقاقات الانتخابية

■ نستعرض في هذا المقال بعض حسابات السلطة والأحزاب الاسلامية بخصوص الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وذلك في ظل تضافر معطيات ميدانية محلية وخارجية تصب في الدفع نحو امساك الاسلاميين بمقاليد العمل الحكومي في السنين القادمة.

1. خريطة المشهد الاسلامي الحركي بالمغرب

تتوزع خريطة الحركات والأحزاب الاسلامية المغربية على تيارين بارزين:

حركات اسلامية معترف بها رسميا من طرف السلطة وأخرى غير مُعترف بها رسميا وان كانت السلطة تعرف بها واقعيا من خلال الترخيص بتنظيم مبادرات وأنشطة سياسية، كما هو الحال مع مشاركة جماعة «العدل والاحسان» في المظاهرات التضامنية مع قضايا الساحة العربية والاسلامية.

يوجد حزب «العدالة والتنمية» على رأس الأحزاب الاسلامية المُعترف بها من قبل السلطة، الى جانب حزب «البديل الحضاري».

في حين توجد جماعة «العدل والاحسان»، ليس فقط على رأس الحركات الاسلامية غير المُعترف بها، وانما، تُعتبر برأي أغلب متتبعي ملف الحركات الاسلامية بالمغرب، أول قوة اسلامية حركية وأول قوة سياسية، وهي التي تشتغل من خارج العمل السياسي الشرعي.

انها مفارقة الساحة الاسلامية الحركية في المغرب، فالحزب الاسلامي الوحيد بحركته الاسلامية المعتدلة أي «التوحيد والاصلاح»، لا يجسدان بالضرورة أول قوة اسلامية حركية في المغرب وهذا بالرغم من حصول الحركة على الاعتراف وادماجها في اللعبة السياسية، أما أهم قوة اسلامية وأول قوة سياسية فلا زالت السلطة ترفض الاعتراف بها، وقد نشرت جريدة «الأسبوعية الجديدة» في عدد 2006/3/31 خبرا طريفا ودالا في آن يتحدث عما وُصف بابتهاج في أوساط «العدالة والتنمية» بعد اعلان نَدية ياسين، كريمة مرشد «العدل والاحسان» قرار الجماعة بعدم المشاركة في الانتخابات القادمة.

وبالنسبة لباقي الحركات الاسلامية غير المعترف بها، نجد «الحركة من أجل الأمة» الى جانب التيار السلفي، في شقيه العلمي والحركي (أو الجهادي).

2. حيرة السلطة في التعامل مع الاسلاميين

ثمة العديد من الأسباب التي تجعل السلطة في «حيرة» من التعامل مع مختلف أطياف المشهد الاسلامي الحركي بالمغرب، ولو ان الحالة المغربية بالذات، مشهود لها بتقديم دروس تنظيمية لباقي الدول العربية والاسلامية بخصوص التعاطي الأمثل مع الاسلاميين. واذا استثنينا الانزلاقات الأمنية/الحقوقية التي عرفها المغرب خلال السنين الأخيرة بعَيد تفجيرات الدار البيضاء الارهابية ـ والتي أقر بها الملك شخصيا في حواره الشهير مع يومية «ال بايس الاسبانية» ـ فان ادماج اسلاميي «التوحيد والاصلاح» في اللعبة السياسية في عهد ادريس البصري (وزير الداخلية الأسبق، والمُلقّب بالصدر الأعظم) عبر بوابة عبد الكريم الخطيب، يعتبر طُعما سياسيا ثمينا، أغرى باقي الاسلاميين الموصوفين بالمعتدلين بالانخراط في اللعبة السياسية.

على ان هرولة الاسلاميين المعتدلين نحو مكاسب اللعبة السياسية لم تمس بعد أكبر وأبرز حركة اسلامية في المغرب الأقصى (جماعة «العدل والاحسان»)، ولم تقنع العديد من الاسلاميين السلفيين الحركيين (أو الجهاديين)، بدليل الاعلان عن تأسيس تنظيم «التوحيد والجهاد بالمغرب الأقصى» في نهاية عام 2005. (وهذا يحيلنا على موضوع تشعب علاقات الاسلاميين القطريين أو المحليين مع شبكات اسلامية عالمية، وفي مقدمتها تنظيم «القاعدة» مع نموذج «التوحيد والجهاد بالمغرب الأقصى»).

يمكن حصر أهم أسباب حيرة السلطات المغربية مع اسلامييها في النقاط التالية:

ـ تأسيس المواقف السياسية للحركات والأحزاب الاسلامية على أرضية فقهية، فيما يُعتبر منافسة مباشرة على احتكار النطق باسم الاسلام.

ـ اكراهات الحقبة الزمنية التي تمر منها الساحة العربية والاسلامية، والتي تتميز على الخصوص بصعود أسهم الحركات والأحزاب الاسلامية في الاستحقاقات الانتخابية.

ـ تبعات استغلال الادارة الأمريكية لورقة الحوار المفتوح مع الحركات الاسلامية المعتدلة ضمن استحقاقات حربها المفتوحة ضد الارهاب والحرب الأخرى التي تحمل عنوان «اصلاح الأنظمة العربية والاسلامية». (ونتذكر جيدا انه مباشرة بعد انعقاد المؤتمر التأسيسي لجبهة الخلاص السورية في العاصمة البلجيكية بروكسيل في 2006/3/17، دعا بيان صادر عن فرع تنظيم «الاخوان المسلمين» في سورية الى الاستفادة من «المناخ الدولي والاقليمي المتغير»، في احالة الى الضغوط الأمريكية المستمرة ضد الدول العربية والاسلامية، وفي احالة بالطبع الى خيار تيار نافذ في الادارة الأمريكية يطالب أكاديميا واعلاميا بضرورة فتح الحوار مع الحركات الاسلامية المعتدلة).

ـ ما يزيد الأوضاع تعقيدا في موضوع التعاطي مع الاسلاميين، المتغيرات التي طرأت في مواقف العديد من الرموز اليسارية المغربية تجاه الحركات والأحزاب الاسلامية، ويمكن سرد أهم هذه المواقف في حديث عبد الصمد بلكبير (نائب الأمين العام «للحزب الاشتراكي الديمقراطي» سابقا) عن كون «آراء الكثيرين من متطرفي اليسار الذين يرفضون أي شكل من أشكال التعامل مع الاسلاميين، ومع حزب العدالة والتنمية خصوصا، آراء فاسدة وبئيسة»، أو ان «الكرة بين أرجل حزب العدالة والتنمية»، (حسبما جاء في يومية «التجديد» 2006/1/16)، أو تأكيد محمد المريني عضو المكتب السياسي لحزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» على ان «الكتلة التاريخية» ينبغي ان تضم ثلاثة أقطاب رئيسة في المغرب، حزب الاستقلال باعتباره ممثلا للتيار الوطني الليبرالي والتيار الاشتراكي الديمقراطي بتعبيراته السياسية وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي، وحزب العدالة والتنمية باعتباره التيار ذا المرجعية الاسلامية. («التجديد» 2005/12/23).

3. مقدمات وراء الاكتساح الاسلامي المتوقع

بالنسبة للمقدمات التي تُرجح تحقيق الأحزاب الاسلامية لأرقام «مشرفة» في الاستحقاقات الانتخابية القادمة، فيمكن ايجازها في المعطيات التالية:

ـ استغلال قيادات واعلام الأحزاب الاسلامية لفوائد خطاب الوعظ والأخلاق، وبدَهي، ان هذا الخطاب بالذات أصبح أقرب الطرق لحصد مكاسب سياسية في الاستحقاقات الانتخابية، (ليس صدفة ان الجرائد الناطقة باسم «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» (الاتحاد الاشتراكي) وحزب «الاستقلال» (العلم) أصبحت تُخصص بين الفينة والأخرى ملفات عن التنصير والدعارة في المغرب، وهي الملفات التي كانت من حيث التناول الاعلامي محسوبة على القواعد الاسلامية في معرض الدعاية الحزبية، كما نتذكر لجوء قيادات من حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» للاستشهاد بآيات قرآنية وأحاديث نبوية في برامج تلفزيونية أجريت أسابيع قليلة بعد انتخابات 2002، أو الانتخابات التي أفرزت صعودا مُلفتا لأرقام اسلامي «العدالة والتنمية» في المجلس النيابي).

ـ سؤال المرجعية، ونتحدث عن تأسيس الخطاب السياسي للأحزاب الاسلامية على ما يُسمى بـ«المرجعية الاسلامية»، وهو التأسيس الذي يفسر هرولة الأحزاب الصغرى نحو «العدالة والتنمية»، أو الذي يبرر الأحداث التي تمت مباشرة بعد الاعلان عن تأسيس حزب «النهضة والفضيلة»، عندما أعلنت العديد من الفعاليات السياسية في أحزاب محسوبة على «الكتلة الديمقراطية» انضمامها للحزب الجديد، (دون الحديث عن القواعد التي قدمت من «العدالة والتنمية»)، ويكفي ان نشير الى ان المتابعة الاعلامية للصحف الحزبية والمستقلة لحدث تأسيس «النهضة والفضيلة» لا تقارن بالتهميش الذي حظي به تأسيس أحزاب أخرى في نفس الظرفية الزمنية، ولو ان المعطيات الميدانية والمقدمات الموضوعية التي توجد بين أيدينا تنذر بأفول رقم «النهضة والفضيلة» في حسابات الاستحقاقات الانتخابية القادمة، لاعتبارات عدة سوف نتطرق اليها في مقال لاحق بحول الله وقوته.

ـ تبني الدفاع عن القضايا الاسلامية، بحيث نلاحظ ان رموز الحزب الاسلامي، وفي مقدمتهم سعد الدين العثماني الأمين العام للحزب ضمن لائحة الموقعين في البيانات التنديدية التي تصدر بين الفينة والأخرى حول احدى قضايا الساحة العربية والاسلامية.

لقد كانت مساحات الحرية في حقبة ما قبل 16 ايار (مايو) 2003 تسمح لبعض قياديي «العدالة والتنمية» الاعلان عن مساندة «العدالة والتنمية» لأسامة بن لادن في حربه ضد الادارة الأمريكية، وكانت يومية «التجديد» وأسبوعية «العصر» تنشر لقيادات اسلامية سلفية، مما يقف بشكل مباشر وراء تصويت سلفيي المغرب لصالح «العدالة والتنمية» (أو بتعبير أحد المحللين، قُوبِلت «النصرة الاعلامية» التي قام بها الحزب تضامنا مع المضايقات والاعتقالات التي طالت السلفيين المغاربة بـ«نصرة انتخابية» قام بها هؤلاء في الاستحقاق الانتخابي الموالي).

لقد ظل الحزب يمرر خطابا اعلاميا يعتبر من خلاله انه الأكثر تمثيلا للاسلام في الساحة المغربية، كما اتضح، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال التعاطي مع موضوع الرسوم الكاريكاتورية المسيئة لشخص الرسول صلى الله عليه وسلم، وليس صدفة ان تنشر يومية «التجديد»، (الجريدة الناطقة باسم «التوحيد والاصلاح» و«العدالة والتنمية») خبرا